القطاع سيستعيد عافيته مع تنفيذ مشروعات التنمية المتأخرة

تقرير: الإنفاق على البناء والتشييد في الكويت سيصل إلى 17.5 مليار دولار.. العام المقبل

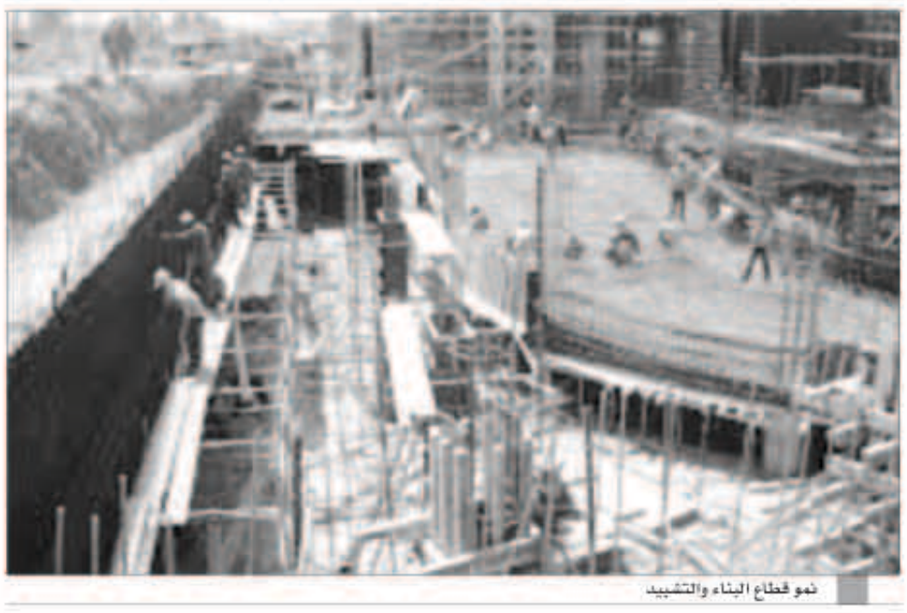
نمو قطاع البناء والتشييد

على الرغم من التراجعات التي شهدها قطاع البناء والتشييد محليا خلال فترة النصف الاول من العام الجاري 2013، بسبب عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية المتضاربة، توقع تقرير اقتصادي متخصص ان يعود القطاع الى سابق عهده بنهاية العام وبداية 2014.

واشار تقرير شركة «ارزاق العقارية» المتخصصه في مجال العقارات والبناء والتشييد، أن عودة عجلة التنمية المحلية الى السريان، وكذلك استقرار الوضع السياسي عقب عودة مجلس الامة وتشكيل الوزراة الجديدة، سيدفع عودة مشاريع البنية التحتية على ارض الواقع.

وأضاف التقرير ان القطاع البناء والتشييد كغيره من القطاعات الرئيسة في الدولة يتاثر بشكل سلبي بالركود الاقتصادي والجمود السياسي بين سلطتي الدولة التشريعية الممثلة في مجلس الامة والتنفيذية المتمثلة في الحكومة.

وفي الوقت ذاته، علق التقرير على الاداء الحالي لقطاع البناء، مبينا انه في الوقت الذي تعاني منه الكويت ببطء تنفيذ خطط التنمية وتاخر عدد من مشاريع البني التحتية الهامة، الا ان النمو في هذا المجال لا يزال يسير بخطى ثابته مع الثقة في قدرة الحكومة على استكمال خططها التنموية من الناحية الفنية.

وفي هذا الصدد، اكد التقرير أن الدافع الرئيسي وراء التوسع السريع في صناعة البناء والتشييد في جميع أنحاء البلاد.

وبين تقرير «ارزاق» انه مع النكسة التي شهدتها عمليات التشييد والبناء في النصف الاولى من عام 2011 بسبب الظروف الاقتصادية العالمية السائدة، والجمود السياسي في البلاد والاضطرابات الإقليمية، اصبح قطاع البناء والتشييد في حاجة الى دفعة قوية لاستعادة قوته.

وعلى الصعيد الاخر، أوضح التقرير ان امتلاك الدولة لمورد النفط، والذي يمثل النصيب الاكبر من الايرادات، وتوقعات استقرار الاسعار الى ما فوق مستوى التعادل في الميزانية، واستمرار الطلب على الخام الكويتي، يضفي جانب الطمانينة لدى الشركات والمقاولين ما يوازن قليلا دفة التطور الانشائي.

ومن ناحية اخرى، ذكر التقرير ان السوق العقاري وتداولات السكن وارتفاع عمليات البيع والشراء، ترتبط بعلاقة طردية الى حد ما بسوق الاوراق المالية «البورصة» حيث ان خروج المتداولين من السوق يدعم حركة التداولات العقارية وعودة النشاط الى هذا القطاع.

وشدد التقرير على انه يظل الشباب وارتفع القاعدة السكانية المتنامية بسرعة في البلاد وبرنامج التنويع الاقتصادي التي تدعوا لها البلاد تحت شعار التنمية وتحويل الكويت الى مركز مالي وتجاري، عوامل اساسية والقشة التي تعلق عليها الحكومة امالها من اجل تطوير قطاع البناء والتشييد.

وتوقع تقرير «ارزاق» نمو حجم مشروعات البناء والتشييد، مع عودة الاستقرار السياسي وتدفق المشروعات هلال الفترة المقبلة من 9.8 مليارات دولار في عام 2011، الى 17.5 مليار دولار في عام 2014.

التوسعات العمرانية التي تطلقها الدولة ستنشط السوق وتعيد المقاولين إلى العمل

والتشييد الكويت حتى عام 2011 كان هو الإنفاق الحكومي، التي سجلت كبيرة منذ عام 2010 عندما وضعت حكومة الكويت خطة تنمية الكويت لتنويع الاقتصاد في ظل اعتمادها المفرط على النفط والغاز.

وتعهدت الدولة خلال الخطة بانفاق ما يصل إلى 130 مليار دولار على مدى خمس سنوات لجذب مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات غير الهيدروكربونية. في محاولة لاخماد الاضطرابات الاجتماعية، كما اعتمدت الحكومة مبالغ طائلة على برامج الإسكان الاجتماعي في جميع أنحاء البلاد.

من ناحيته قال المدير العام للشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا انس ميرزا ان تدريب وتاهيل الكوادر الوطنية للعمل في المشاريع التكنولوجية المتقدمة اضافة الى تقديم الخدمات الاستشارية التكنولوجية تعتبر في المجمل احد اهم الاغراض الأساسية التي انشئت الشركة من أجلها.

واضاف ميرزا ان «الوطنية لمشاريع التكنولوجيا» تسعى الى تسخير علاقاتها العالمية المتميزة التي تمكنت من بنائها خلال السنوات الثماني الماضية مع الجامعات العالمية وكبريات الشركات والصناديق الاستثمارية حول العالم في خدمة القطاعات والمؤسسات الكويتية.

يذكر ان الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا شركة مملوكة للدولة بالكامل وتسعى من خلال استراتيجيتها الجديدة الى دعم مؤسسات الدولة لتنفيذ المشاريع التكنولوجية المتقدمة بما تمتلكه من استثمارات تكنولوجية وكوادر وطنية قادرة على تنفيذ كبرى المشاريع الحيوية ذات الطابع التكنولوجي.

لتعزيز قدرات قياديي القطاع النفطي

«البترول الكويتية» توقع عقداً بقيمة 10.8 ملايين دينار

«كونا»: أعلنت مؤسسة البترول الكويتية توقيعها عقدا بقيمة 10.8 ملايين دينار مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا بهدف تعزيز قدرات قياديي القطاع النفطي والشركات التابعة للمؤسسة.

وقالت «البترول الكويتية» في بيان صحافي أمس ان العقد ومدته خمس سنوات تم توقيعه مع الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا «المملوكة للهيئة العامة للاستثمار» وذلك بالتعاون مع أعرق الجامعات العالمية.

ونقل البيان عن نائب الرئيس والرئيس التنفيذي في مؤسسة البترول الكويتية نزار العدساني قوله ان هذا العقد يأتي ضمن اطار الجهود المبذولة للارتقاء بالقيادات النفطية باعتبارها ركنا أساسيا في تنفيذ الخطط الطموحة للقطاع خلال الفترة المقبلة.

وأضاف العدساني ان العقد «يتوج حرص مؤسسة البترول وعزمها على تسريع حركة التنمية في القطاع النفطي من خلال طرح المشاريع العملاقة التي من شأنها تحقيق الوفرة المالية بانفاق ما يصل إلى 130 مليار دولار على مدى خمس سنوات لجذب مشاركة القطاع الخاص وتعزيز الاستثمار في مختلف القطاعات غير الهيدروكربونية. في محاولة لاخماد الاضطرابات الاجتماعية، كما اعتمدت الحكومة مبالغ طائلة على برامج الإسكان للدولة وايجاد فرص وظيفية جديدة ودعم الاقتصاد الوطني».

وقال ان المؤسسة أعدت الخطة الاستراتيجية حتى العام 2030 متوافقة مع خطة الدولة التنموية والتي بدورها تتضمن حزمة من المشاريع النفطية النوعية الكبرى ويتصدرها مشروعا «المصفاة الجديدة» و«الوقود البيئي».

واشاد بقدرات الشركة الوطنية لمشاريع التكنولوجيا «لاسيما مع ما تمتلكه من خبرات وعلاقات مع ارقى الجامعات العالمية ما يؤهلها لادارة وانجاز المشروع التدريبي بشكل مهني متميز».

من جانبه قال العضو المنتدب للموارد البشرية في مؤسسة البترول الكويتية بدر الشراد ان البرنامج التدريبي يستهدف تدريب نحو 300 من قياديي المؤسسة وشركاتها التابعة لها مؤكدا حرص المؤسسة على استفادة أكبر عدد من القيادات النفطية خصوصا من الصف الثاني من هذا البرنامج المتميز الذي تشارك فيه ثلاث من ارقى الجامعات العالمية ذات الخبرة في هذا المجال.

للتعريف بمنتجاته وعروضه المميزة

«الدولي» يقدم خدماته المصرفية في مقر شركة النقل العام الكويتية

جناح «الدولي»

تواجد بنك الكويت الدولي في مقر شركة النقل العام الكويتية، لتعريف موظفي الشركة بمنتجاته وخدماته وحلوله المالية المميزة، وتعريفهم بالمزايا التي تقدمها هذه الخدمات و المنتجات، والرد على استفسارات العملاء، من خلال جولة قام بها موظفي «الدولي» في إدارات الشركة، الأمر الذي لاقى صدى ايجابيا وتفاعلا كبيرا من الموظفين.

وقالت مدير عام الإدارة المصرفية للأفراد في بنك الكويت الدولي السيدة انتصار السويدي، «أن تواجد «الدولي» في شركة النقل العام الكويتية هو تطبيق عملي لرسالة البنك التي يسعى من خلالها إلى أن يكون عند أقرب مسافة ممكنة من عملائه، خصوصا وأن البنك مستمر في إطلاق الخدمات والمنتجات المبتكرة، والتي يسعى من خلالها إلى تلبية مختلف احتياجات العملاء».

وأضافت السويدي « أن فترة تواجد بنك الكويت الدولي في مقر شركة النقل العام الكويتية أعطت الفرصة لموظفي الإدارة المصرفية للأفراد في «الدولي» للقاء موظفي الشركة، لتعريفهم عن قرب بنوعية وطبيعة الخدمات والمنتجات التي يقدمها البنك، بالإضافة إلى الحلول المبتكرة لتمويل المشاريع الإنشائية والصناعية والأثاث والأجهزة الإلكترونية والسيارات من خلال وسائل وأساليب تسويقية غير تقليدية».

وختمت السويدي مؤكدة بقولها أن بنك الكويت الدولي سيظل يسعى باستمرار إلى تطوير خدماته المصرفية، وذلك في ظل سياسته الرامية إلى أن يكون الخيار الأفضل للذين يرغبون في المعاملات المصرفية الإسلامية».

الجدير بالذكر أن بنك الكويت الدولي يسعى دائما إلى تقديم مجموعة من الحلول المصرفية التي تلبي احتياجات العملاء، حيث أطلق مؤخرا حملة « مرابحة الدولي .. دربك خضر»، وحملة «بطاقات فيزا الدولي.. بوابتك لربح الذهب»، كما أنه يقدم سلسة متنوعة من الخدمات التمويلية، منها المرابحة والمساومة، وذلك بهدف شراء المركبات: والمواد الاستهلاكية، وموادالبناء، والعديد من الخدمات الأخرى.

150 عائقاً جديداً في جميع أنحاء العالم

بروكسل - «كونا»: ذكر تقرير أصدرته المفوضية الأوروبية أمس ان نحو 150 عائقا تجاريا جديدا جرى ادخالها في جميع أنحاء العالم خلال العام الماضي.

واوضح التقرير انه منذ بدء المفوضية الاوروبية في مراقبة المناحي الحمائية التجارية في العالم في اكتوبر 2008 فانه جرى التعرف على قرابة 700 اجراء جديد في هذا المجال.

واكد الحاجة لتعزيز الجهود العالمية لمكافحة الحمائية التجارية للمساهمة في الحفاظ على التعافي الاقتصادي الهش عبر العالم.

وقال مفوض التجارة في الاتحاد الاوروبي كاريل دي غوشت في بيان «جميعنا نحتاج للالتزام بتعهدنا بمكافحة الحمائية.. من المقلق رؤية ان الكثير من الاجراءات الحمائية مازال يتم تبنيها ولم يتم الغاء أي منها عمليا».

واضاف دي غوشت ان «مجموعة العشرين وافقت قبل وقت طويل على تجنب النزعات الحمائية لاننا نعلم جميعا انها تضر بالتعافي العالمي على المدى الطويل».

يذكر ان الحمائية التجارية ستكون موضوعا مهما على اجندة مجموعة العشرين المقرر عقدها بمدينة سان بطرسبرغ الروسية يومي الخميس والجمعة المقبلين.

MINI Ray الرياضية تطرح بأعداد محدودة في الكويت

سيارة ميني

MINI Ray Edition الطراز الجديد من MINI يتسم بأسلوبه الأنيق وطابعه الرياضي، وهذه النسخة الجديدة المتوفرة بطرازي MINI Cooper S و MINI Cooper S Countryman ستجتذب الأنظار إليها بفضل إطلالتها الرائعة ولمساتها الخاصّة من الألوان المشعّة.

أصبحت هذه النسخة المميّزة التي تتألق بتصميم خارجي وخصائص داخلية ديناميكية من MINI Cooper S و MINI Cooper S Countryman متوافرة للبيع لدى شركة علي الغانم وأولاده، الوكيل الحصري والموزع المعتمد في الكويت.

وفي هذا الطراز، تتّخذ الخطوط الرياضية وأغطية المرايا خيارات مميّزة من الألوان المشعّة مثل الأخضر وغيره من الألوان. إلى ذلك، تتميّز Ray Edition برزمة John Cooper Works من الخصائص الخارجية من الإطارات المصنوعة من المعدن الخفيف، والسقف الزجاجي إضافة إلى سهولة الدخول إلى السيارة.

وفي المقصورة، يلتقي الطابع الرياضي بخصائص الأناقة والرقي حيث يسترخي الركّاب على الفرش المنجّد بالجلد الأسود والمتناسق مع عجلة قيادة وذراع نقل السرعة.

تتوافر MINI Ray Edition اليوم بنسخة من MINI Cooper S و MINI Cooper S Countryman فقط وهي تعمل بمحرّك سعة 1.6 ليتر وينتج قوّة تبلغ 184 حصانا مع شاحن تيربو ثنائي، وضخ مباشر للوقود وصمام التحكم المتغيّر.

خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2013، ارتفعت مبيعات MINI في الشرق الأوسط بنسبة 11% مع مبيع 773 سيارة في تسعة أسواق من الشرق الأوسط. تضمّ عائلة MINI حالياً سبعة أفراد وهم MINI وMINI Cabrio، وMINI Clubman، و MINI Countryman، و MINI Coupé، وMINI Roadster، وMINI Paceman والتي تتوافر جميعها في إصدارات بمحرّكات Cooper، وCooper S، و John Cooper Works.

وتعليقاً على طرح هذه السيارة في السوق الكويتي، قال يوسف القطامي، المدير العام لشركة علي الغانم وأولاده للسيارات: «لقد حققت MINI نجاحاً باهراً في الكويت على مرّ السنوات، ما ساهم في جعلها العلامة التجارية الأكثر نجاحاً في فئة السيارات صغيرة الحجم عالمياً وفي الشرق الأوسط. وإننا على ثقة بأن هذه النسخة التي تُطرح بأعداد محدودة ستكمل تلك المسيرة وتلقى إستحسان هواة MINI هنا في الكويت».

اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي يشارك في المنتدى السويسري

نقي: التجارة الخارجية بين دول المجلس وسويسرا شهدت نمواً سريعاً خلال السنوات الأخيرة

عبدالرحيم النقي

يشارك اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ممثلا برئيسه خليل الخنجي والامين العام للاتحاد عبد الرحيم نقي في المنتدى الخليجي السويسري الذي ينظمه مركز الخليج للابحاث والغرفة العربية السويسرية وغرف مجلس التعاون الخليجي في جنيف يومي 3 - 4 نوفمبر 2013م، بورقة عمل حول دور اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي في تعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين القطاع الخاص الخليجي ونظيرة السويسري.

ومن المنتظر ان يشارك في المنتدى عدد من المسؤولين الخليجين والاوربيين وفي مقدمتهم الامين العام لمجلس التعاون الدكتور عبداللطيف الزياني ورئيس غرفة تجارة وصناعة قطر الشيخ خليفة بن جاسم آل ثاني ، ونائب المدير العام بغرفة قطر الأستاذ صالح الشرقيوسفراء دول مجلس التعاون في سويسرا واعضاء غرف التجارة بسويسرا واصحاب وصاحبات الأعمال والمستثمرون.

يهدف المنتدى إلى التعريف بالأنشطة الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي والبيئة الاستثمارية لكل دولة من دول المجلس ومشاريع الاستثمار المشتركة ونقل التقنية والسياسات الاقتصادية وتمويل التنمية وغيرها.

ومن المنتظر إقامة معرض مصاحب للدول المشاركة، فضلا عن عقد لقاءات فردية بين رجال الأعمال من دول المجلس ونظرائهم من سويسرا في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وذكر رئيس الاتحاد أن مشاركة الاتحاد تأتي انطلاقا من استراتيجية الاتحاد والتي تؤكد على تعزيز دور الاتحاد في صياغة السياسات والتوجهات الاقتصادية بما يؤدي لإحداث توافق بين هذه السياسات والتوجهات والمتطلبات الفعلية للقطاع الخاص في ضوء المستجدات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية ، وأهمية تعميق درجة اندماج القطاع الخاص الخليجي في الاقتصاد العالمي والمساهمة في زيادة الناتج المحلي الخليجي وتمثيله عربيا وإقليما ودوليا ، لاسيما بعد توقيع دول مجلس التعاون الخليجي على اتفاقية التجارة الحرة بين دول الـ«افتا» ودول مجلس التعاون الخليجي عام 2009 التي أدخلت العلاقات الخليجية السويسرية عهدا جديدا من التطور، حيث يعتمد النمو الاقتصادي السويسري بالدرجة الأولى على الصادرات ووضع سياسة تجارية خارجية قوية معتمدة على اتفاقيات التجارة الحرة التي وقعتها مع 20 دولة من خارج القارة الأوروبية ومنها دول مجلس التعاون ومصر والمغرب وتونس فضلا عن الحياد السياسي والاستقرار الداخلي.

وذكر الخنجي أن سويسرا تدرك وجود ديناميكية اقتصادية حقيقية في دول مجلس التعاون مختلفة عن بقية دول المنطقة حيث انها تعد سوقا مفتوحة للعديد من المشروعات في مجالات مختلفة، كما أن دول المجلس مقبلة على مشروعات قوية بميزانيات ضخمة في المستقبل القريب تمس مشروعات البنية التحتية والبيئة والقطاعات الطبية التطبيقية والتعليم وهي جميعها مشاريع يمكن أن تشارك فيها الاستثمارات السويسرية.

كما نوه عبدالرحيم نقي الأمين العام أن التجارة الخارجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وسويسرا نمت نموا سريعا خلال السنوات السبع الماضية، حيث قفز حجم هذه التجارة من 3.5 مليار دولار عام 2005 إلى 8 مليار دولار عام 2012، بزيادة أكثر من الضعف، مشيرا الى

استمرار الميزان التجاري طوال هذه الفترة لصالح سويسرا، حيث بلغت الصادرات السويسرية 6.4 مليارات دولار في حين بلغت الواردات السويسرية 1.6 مليار دولار، أي أن الميزان التجاري يبلغ 4.8 مليارات دولار لصالح سويسرا.

وأشار نقي أن النقطة المهمه الأخرى في هذا الملتقى هي أن هناك فرصة ورغبة لدى الكثير من الشركات والمؤسسات السويسرية في أن تتعرف أكثر على منطقة الخليج، وبالذات فيما يتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة، لأن الشركات الكبيرة والمؤسسات المالية الضخمة لها تواجدها وتعلم الكثير عن المنطقة ، لكن الشركات الصغيرة والمتوسطة هي التي لديها رغبة في توسيع نفوذها ، حيث أن سويسرا عضو في الرابطة الأوروبية للتبادل الحر إيفتا، وقد وقعت دول الإيفتا اتفاقية اقتصادية مع دول مجلس التعاون الخليجي.

وتوقع نقي ان يكون هذا المنتدى حدثا تاريخيا في أوروبا ونقطة تحول للجانب الخليجي نظرا لعدد ومستوى المشاركين من الدولي ، وينتظر ان يكون ممثلوها على المستوى الوزاري لأهمية المشاركين من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والغرف العربية المشتركة ورجال الأعمال من مختلف الدول الأوروبية ودول مجلس التعاون الخليجي.

يذكر ان حجم المشاريع الاستثمارية السعودية السويسرية المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار والبالغ عددها 58 مشروعا إلى 370 مليون دولار حتى عام 2011 و ما يعطي مؤشرا قويا على نجاح الجهود التي تبذلها مختلف الجهات في تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي بين المملكة والاتحاد السويسري، حيث أنشات المملكة العربية السعودية المؤسسة الثقافية الإسلامية في جنيف وافتتحت في 1398/6/25هـ الموافق 1978/6/1م حيث يقطن في سويسرا نحو مائة الف مسلم.

«إينوك دبي» تفقد عقدا لتزويد المقاتلات الأمريكية بالوقود

«رويترز»: قالت وزارة الدفاع الأمريكية إن الجيش الأمريكي لم يجدد عقدا لشراء وقود الطائرات من شركة بترول الإمارات الوطنية «إينوك» لأن موردين آخرين قدموا عروضا أرخص.

كانت إينوك المملوكة لحكومة دبي متعاقدة مع الجيش الأمريكي على تزويد قاعدة المنهاد الجوية قرب دبي بوقود الطائرات من منتصف 2011 إلى مطلع سبتمبر 2013.

ولم يجدد الجيش الأمريكي أيا من عقوده في الإمارات العربية المتحدة مع إينوك التي تنتج الوقود من النفط الإيراني في مصفاة قرب دبي. وفازت شيفرون بالعقد الجديد لتموين الطائرات العسكرية للولايات المتحدة وحلفائها عند إعادة تزويدها بالوقود في دبي.

وقال متحدث باسم وزارة الدفاع الأمريكية بالبريد الإلكتروني عندما سئل إن كان عدم التجديد يرجع إلى استخدام إينوك نفطا إيرانيا «لم تحصل إينوك على العقد لأن عرضها لم يكن الأرخص.»

وأحجمت شيفرون التي توجد مكاتبها في الإمارات داخل مجمع إينوك في دبي عن التعليق على الاتفاقات التجارية أو علاقتها مع إينوك.

وحثت الولايات المتحدة في العامين الأخيرين مستخدمين آخرين للنفط الإيراني على تقليص وارداتهم مع محاولة واشنطن حرمان طهران من الأموال التي تستخدمها في أنشطتها النووية.

وطلب مسؤولون أمريكيون من إينوك تقليص وارداتها من النفط الإيراني الخفيف لكن بحسب بيانات ملاحية فإن دبي مازالت تستود كميات كبيرة لأن مصفاتها مصممة لمعالجة هذا النوع من الخام.